علوم القرآن

نشأة التفسير وتطوره

1- تعريف التفسير:

التفسير، في علم الأصول، «علم نزول الآيات، وشؤونها، وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثمّ ترتيب مَكِّيّها ومدنيّها، ومُحكمها ومُتشابهها، وناسِخها ومنسوخها، وخاصِّها وعامِّها، ومُطْلَقِها ومُقيَّدها، ومُجْمَلها ومُفَسَّرها، وحلالها وحرامها، ووَعْدها ووعيدها، وأمْرها ونهْيها، وعِبَرها، وأمثالها»[1].

وقيل: «علم يُبحث فيه عن كيفيّة النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبيّة، ومعانيها التي تُحمل عليها حالة التركيب، وتتمات لذلك»[2].

وقيل: «هو علم نزول الآية، وسورتها، وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثمّ ترتيب مكيّها ومدنيِّها، ومُحْكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصّها وعامها، ومطلقها ومقيَّدها، ومجملها ومفسّرها»[3].

2- التأويل:

التأويل، في الاصطلاح، «صَرْف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح، لدليل يقترن به. وهذا يفرض وجود غموض في النصّ الدينيّ يستلزم ذلك. ومبعث هذا الغموض دلالة النص من حيث الوضوح، أو عدمه. فما كان من النصوص واضحًا لا يحتمل غير معنى واحد، وهو المُحْكَم، فلا داعي لصرف اللفظ فيه، بل لا يُتصوَّر ذلك، لأنه لا يُزاحم معناه الواضح أيّ معنًى آخر، فدلالته قطعية على معناه.

وما كان من النصوص غير واضح المعنى، وهو المتشابه، فهذا يعني أن يُصرف اللفظ فيه عن ظاهره إلى ما يحتمله النصّ، وهذا هو التأويل عند علماء الكلام»[4].

---

[1]- الإتقان في علوم القرآن 383/2.
[2]- المصدر نفسه 383/2.
[3]- البرهان في علوم القرآن 148/2.

3- بين التأويل والتفسير:

ورد «التأويل» في القرآن الكريم بمعنيين: أوّلهما التفسير، كقوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾ (يوسف: ٦). وثانيهما: معنى ما يؤول إليه الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ﴾ (الأعراف: ٥٣)، أي: هل ينظرون إلاّ وقوع ما أخبرتهم به من المغيبات.

ويُستعمل بعض العلماء مصطلح «التأويل» للدلالة على التفسير. ويكثر ذلك في تفسير الطبري «جامع البيان في تفسير القرآن». ولكن كثيرًا من العلماء فرّقوا بينهما.

قال الراغب الأصفهاني: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعمالاً في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية، وأما التفسير فيستعمل فيها وفي غيرها.

وقال أبو طالب الثعالبي: التفسير بيان وضع اللفظ إما حقيقة، أو مجازًا، كتفسير الصراط بالطريقة، والصيب بالمطر. والتأويل: تفسير باطن اللفظ مأخوذ من الأول وهو الرجوع لعاقبة الأمر، فالتأويل إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد، لأن اللفظ يكشف عن المراد، والكاشف دليل مثاله قوله تعالى في سورة الفجر في الآية الرابعة عشرة: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴾ (الفجر: ١٤) تفسيره: أنه من الرصد، يقال: رصدته إذا رقبته، والمرصاد: مفعال منه، وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله، والغفلة عن الأهبة، والاستعداد للعرض عليه.

وقال بعض العلماء: التفسير يتعلق بالرواية، أي: التفسير بالمأثور، والتأويل: يتعلق بالدراية أي التفسير بالرأي والاجتهاد.

وقال الماتريدي: «التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عني باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي، وهذا المنهي عنه، والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة على الله[5].

---

[4]- الموسوعة العربية 876/5.
[5]- الإتقان في علوم القرآن 381/2 – 382.

قال الشيخ محمد حسين الذهبي: «والذي تميل إليه النفس من هذه الأقوال هو أن التفسير ما كان راجعًا إلى الرواية، والتأويل ما كان راجعًا إلى الدراية، وذلك لأن التفسير معناه الكشف والبيان، والكشف عن مراد الله تعالى لا نجزم به إلا إذا ورد عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أو عن بعض أصحابه الذين شهدوا نزول الوحي، وعلموا ما أحاط به من حوادث ووقائع، وخالطوا رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، ورجعوا إليه فيما أشكل عليهم من معاني القرآن الكريم. وأما التأويل فملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل، والترجيح يعتمد على الاجتهاد، ويتوصل إليه بمعرفة مفردات الألفاظ، ومدلولاتها في لغة العرب، واستعمالها بحسب السياق، ومعرفة الأساليب العربية، واستنباط المعاني من كل ذلك[6].

4- نشأة التفسير:

«ترجع نشأة التفسير إلى عهد النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، فقد فسر للصحابة ما غمض عليهم فهمه من بعض آيات القرآن، وفصل ما جاء فيه مجملاً، مثل بيانه لكيفية الصلاة، وأوقاتها، وعدد ركعات كل صلاة، وما يقرأ المصلي، ويفعل في كل ركعة، وفصَّل أنصبة الزكاة، وما تجب فيه، وما لا تجب. وبيّن كيفية الحج، والعمرة، وبيّن ما كان من القرآن عامًا، وهو مخصوص، أي استثنى منه بعض أفراده، أو مطلقًا لكنه مقيد، أي مشروط بشروط، وهكذا مما لا يُستغنى فيه عن الحديث في دراسة القرآن.

ثم جاء الصحابة فاخذوا بما فسره النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ، وشرحوا ما لم يجدوا له تفسيرًا عنه باجتهادهم، وربما اختلفوا في بعض الآيات، وتناظروا فيها، متجردين لطلب الحق، إن اقتنع أحدهم برأي الآخر أخذ به، وإلا عذر كل واحد الآخر في اجتهاده، ووسّع له فيه.

ونجد منذ عصر الصحابة منهجية التفسير واضحة، فهم يعتمدون على القرآن والسنة، ثم على اللغة العربية، كما يتضح من مناسبات كثيرة جدًّا، أشهرها، وأوفاها مسائل نافع بن الأزرق من زعماء الخوارج، لابن عباس رضي الله عنه، وفي هذا الحوار يبدو اعتماد عبدالله بن عباس على اللغة، وشواهدها من كلام العرب جليًّا، كما نجد الصحابة يبينون أن مِنْ علم التفسير مستوى لا يجوز لأحد أن يجهله، ومستوى يعلمه العلماء.

---

[6]- التفسير والمفسرون 23/1.

واستمرت الحال هكذا في عصر التابعين، لكن ازدادت الوقائع التي يراد بحثها في القرآن والمسائل التي يُراد معرفتها منه، فتوسع علم التفسير، ثم أخذ طريقه إلى التدوين.

أول ما دون هذا العلم بدايات يسيرة جمعها بعض التابعين مثل تفسير مجاهد بن جبر الذي اعتمد فيه على ابن عباس. ثم دوّنه عدد من الأئمة في القرن الثاني، وكان مقتصرًا على جمع ما ورد في تفسير الآيات من حديث نبوي، أو قول صحابي، أو تابعي، يروون كل ذلك بسندهم إلى صاحب القول المروي. كما نجده في تفسير عبد الرزاق بن همام الصنعاني.

ثم أضاف العلماء إلى هذا المنقول دراسات لغوية، وبعض اجتهادات لهم. ثم جاء من اقتضب جانب الرواية في التفسير، وتوسع في جوانب اللغة، والبلاغة، والاجتهاد، وما وصل إليه من عمق النظر في تفسير القرآن الكريم.

ومن هنا انقسم التفسير إلى قسمين رئيسين، هما منهجان في التفسير، أولهما: التفسير بالمأثور، والثاني: التفسير بالرأي»[7].

✵ ✵ ✵

[7]- الموسوعة العربية 700/6.